

وكلاء تركيا في ليبيا يُصعدون خطابهم لإفشال إخراج القوات الأجنبية

البرلمان الليبي يؤكد أن انسحاب تركيا يحظى بتأييد شعبي



صعدت الأطراف السياسية المدعومة من تركيا في ليبيا خلال الساعات الماضية من لهجتها إزاء وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش على خلفية تصريحات شددت فيها على ضرورة إخراج القوات الأجنبية من بلادها، مشيرة إلى أن حكومتها مصممة على إخراج تركيا وهو ما أثار حفيظة هذه الأطراف لاسيما جماعة الإخوان والمقربين منها.

الجمعي قاسمي

تونس - جدد المجلس الرئاسي الليبي برئاسة محمد المنفي التأكيد على ضرورة العمل من أجل إنجاح استحقاق إخراج المرتزقة وكافة القوات الأجنبية من ليبيا الذي نصت عليه خارطة الطريق، وذلك للفرغ لمعالجة بقية الاستحقاقات الأخرى التي تسبق الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في شهر ديسمبر المقبل. ويأتي هذا التأكيد فيما صعد من يوصفون بـ"وكلاء تركيا في ليبيا من خطابهم السياسي والإعلامي لإفشال أي خطوة جدية تقود إلى إخراج القوات الأجنبية، وخاصة منها التركية التي تتمركز في عدد من القواعد العسكرية في العاصمة طرابلس ومصراتة وصولاً إلى قاعدة الوطية غرب البلاد.

وأثار هذا التصعيد، الذي جاء على خلفية تصريحات سابقة لوزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش أكدت فيها أن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة بدأت حواراً مع تركيا لإخراج قواتها من ليبيا، جدلاً متصاعداً كتف عن عمق الشرح الذي ما يزال هذا الملف يُحدثه في صفوف الليبيين. وكانت نجلاء المنقوش قد أكدت الجمعة الماضي خلال جلسة استماع مع لجنة الشؤون الخارجية بمقر البرلمان الإيطالي بقصر مونتي تشيتريو في روما أن حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة "متمزمة على انسحاب تركيا من ليبيا".

وأوضحت قائلة "إن الأمر بالنسبة إلينا يتعلق بمسألة ذات أولوية، لأن أمننا يعتمد على انسحاب القوات الأجنبية"، لافتة إلى أن حكومة بلادها "بدأت حواراً مع تركيا بهذا الخصوص (-) ونحن مصممون على نوايانا، ونطلب من جميع الدول أن تكون متعاونة من أجل إخراج القوات الأجنبية من الأراضي الليبية".

وفي خضم هذا الجدل الذي أثارته تصريحات المنقوش دعا عبدالله اللافي نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي في

تغريدة نشرها على حسابه على تويتر جميع الدول إلى مساعدة ليبيا على إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من أراضيها.

وأكد أن تصريحات وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش "كانت واضحة ولا تحتاج تفسيرات، ولا داعي للتفكيك والتحريف"، لافتاً في هذا السياق إلى أنها "لم تستثن أحداً، وعلى جميع الدول مساعدتنا في إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا".

ويعد هذا التأكيد بساعات قليلة شدد المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيش ووزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان على "أهمية الإسراع في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة بشكل كامل من ليبيا".

وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بيان وزعته ليل السبت - الأحد إن الجانبين أكدا على ضرورة "إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر

القادم، باعتباره أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة".

وأعربت لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي التي يرأسها النائب يوسف العقوري عن تأييدها لتصريحات وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية نجلاء المنقوش الداعية لانسحاب تركيا من ليبيا، مؤكدة أن مثل هذا الموقف يحظى بتأييد شعبي.

هل تلجأ حكومة الدبيبة في إخراج القوات الأجنبية؟

عبدالله المقرري سميحة العزايي

وشددت في بيان وزعته ليل السبت - الأحد على ضرورة سحب جميع الدول لقواتها الأجنبية المتواجدة في الأراضي الليبية امتثالاً لنتائج ملتقى الحوار السياسي الليبي وبتأجيل مؤتمر برلين واتفاق وقف إطلاق النار، مستنكرة في نفس الوقت محاولات التشويش والتبرير الواهم لبقاء القوات الأجنبية في ليبيا. وحذرت من أن تلك المحاولات من شأنها أن "تضرب بالاتفاق السياسي

عرض الحادث، وتعيد البلاد إلى مربع الاقتتال"، وذلك في إشارة واضحة إلى الحملة التي شنّها إخوان ليبيا وخاصة منهم خالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة على الدعوات التي تالت لإخراج القوات التركية من الأراضي الليبية.

وكان خالد المشري قد هاجم بشدة تصريحات وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية نجلاء المنقوش التي طالبت فيها بالانسحاب تركيا من ليبيا، حيث أكد في بيان له أنه "ليس من اختصاص هذه الحكومة (حكومة الدبيبة) إلغاء أي اتفاقيات شرعية سابقة أو تعديلها"، على حد قوله.

وأشار إلى أنه يحترم الاتفاقيات الموقعة مع تركيا، وذلك في تلميح إلى الاتفاقية المثيرة للجدل التي وقعها حكومة السراج مع تركيا في نوفمبر 2019، والتي تشمل ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط والتعاون الأمني والعسكري الموسع.

وتحولت تصريحات المشري إلى ما يُشبه الحملة المغلّمة، حيث تالتت المواقف الرافضة لإخراج القوات التركية

لا تراجع عن إخراج الأتراك من ليبيا

من الأراضي الليبية الصادرة عن حزب العدالة والبناء، النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، الذي اعتبر على لسان الناطقة باسمه سميرة العزايي أن القوات التركية في ليبيا "جاءت دعماً للاستقرار"، على حد قولها.

وبالتوازي شنت القوات التلفزيونية المحسوبة على الإخوان التي تبث من تركيا هجوماً عنيفاً على نجلاء المنقوش، الأمر الذي دفع مالك أبوشهوية أستاذ العلوم السياسية بالجامعات الليبية إلى التحذير من أن "وكلاء بعض الدول والعملاء لها من الليبيين، يسعون لإعاقة مشروع إخراج كافة المرتزقة والقوات الأجنبية، وإغلاق جميع القواعد العسكرية".

واعتبر في تدوينة فايسبوكية أن هؤلاء "يقدمون كل المبررات الواهية وغير الشرعية وغير المنطقية واستخدام الأساليب الخبيثة ضد كل من يتبنّى هذا المشروع الذي بدونه لن يتحقق بناء الدولة وسيادتها".

وقبل ذلك انتقد الناشط والمحلل السياسي الليبي عبدالله ميلاد المقرري هذه الحملة، وقال في تصريحات صحافية إن "الإسلام السياسي الذي يتبنّى الدفاع عن التواجد الاستعماري المسلح الإزهابي في ليبيا هو كارثة حقيقية وفضيحة".

دعوات لحوار بالمغرب حول الإصلاحات السياسية

الرباط - تصاعدت الدعوات إلى إجراء حوار وطني في المغرب لمناقشة الإصلاحات السياسية مع اقتراب الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في أكتوبر المقبل.

وفي سياق هذه الدعوات طالبت 7 مؤسسات فكرية في المغرب بإجراء حوار وطني شامل للنقاش حول مستقبل البلاد والإصلاحات السياسية التي ينبغي تبنيها فيها.

وجاء ذلك خلال ندوة انتظمت بالعاصمة الرباط الأحد، نظمتها المؤسسات السبع، ومن بينها "مؤسسة علال الفاسي" و"مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد" و"مؤسسة علي يعته".

وفي كلمته باسم المؤسسات خلال الندوة، قال الأكاديمي والسياسي إسماعيل العلوي إن "المغرب يعيش منذ سنوات وضعية مقلقة".

وأضاف العلوي "إنصات الدولة لصيحات الغضب الصاعدة من عمق المجتمع ضروري لتجنب السلوكيات السلبية التي تؤدي إلى فترات تشنج وتطاحن".

وأردف "الانزلاق إلى وضع يزداد تدهوراً يقتضي خلق شروط تسمح بانطلاق نقاش شامل بين مكونات المغرب شعباً ودولة بهدف تهيئة الأجواء لهبة وطنية جامعة".

وأعاد العلوي بيان الهدف هو "فتح نقاش علني واسع حول مستقبل الوطن يتطرق ابتداء من الأسابيع المقبلة إلى بعض المحاور المتعلقة بالإصلاحات السياسية التي لا غنى عنها".

واستدرك "لكن أيضاً إلى سبل إعطاء مضمون منتج ومفتح للديمقراطية على المستوى المحلي والجهوي والوطني". وأشار إلى ضرورة فتح النقاش حول "الإجراءات السياسية والقانونية الكفيلة بوضع حد للفساد والرشوة واستغلال النفوذ، وتؤدي إلى إرساء قواعد استقلال القضاء وترسيخ الحريات وضمان صيانة الحقوق".

ويشهد المغرب نقاشات صاخبة حول القوانين الانتخابية التي جرى إدخال تعديلات عليها تمهيداً لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية المقررة في أكتوبر المقبل.

ولا يزال السجال يتصاعد بين الأحزاب السياسية حول تلك التعديلات، لاسيما القاسم المشترك الذي تم تبنيه رغم رفض حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحكومي والذي اعتبر أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين "تكسة للديمقراطية" في المغرب.

وحسب القاسم الانتخابي سيتم توزيع المقاعد بالتساوي على اللوائح الثلاث الأولى دون أن يتمكن أي حزب من الحصول على مقعدين، وهو ما يرفضه حزب العدالة والتنمية الذي لا يخفي مخاوفه من أن يؤدي اعتماد القاسم إلى تراجع تمثيله في البرلمان.

المشيبي يزور واشنطن لحشد الدعم لتونس في المفاوضات مع صندوق النقد

تونس - يُحضر رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي لزيارة الولايات المتحدة مطلع الشهر المقبل سعياً إلى حشد الدعم الأميركي لموقف تونس في مفاوضاتها الشاقة مع صندوق النقد الدولي، وسط ترجيحات بأن يرافق نورالدين الطوبوي الأمين العام لاتحاد الشغل (المرتكزة النقابية في تونس) المشيشي في هذه الزيارة في سابقة تاريخية.

وتقول تونس على دعم شركائها الأوروبيين والأميركيين في سعيها للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الذي يضع العديد من الشروط على غرار تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتسريع في عملية التفتيح ضد فيروس كورونا المستجد. وطلبت تونس رسمياً من صندوق النقد الدولي قرضاً جديداً في وقت يبرز فيه الاقتصاد التونسي تحت وطأة أزمة خاتمة بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا والتدابير التي تحول دون إرساء استقرار سياسي.

ووفقاً لما نشرته وكالة رويترز، قال صندوق النقد الدولي الأحد إن تونس طلبت رسمياً برنامجاً تمويلياً منه في 19 أبريل، مفضلاً جهود الحوار الحكومي

والصديلية، والشحن والتزيف وديوان الأراضي الدولية والصديلية المركزية. ويضبط المانحون الدوليون وفي مقدمتهم صندوق النقد على تونس لدفعها إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات من أبرزها التخفيض في كتلة الأجور العامة وإصلاحات المؤسسات العمومية بغية النهوض بالاقتصاد المتعثر، غير أن التجاذبات السياسية التي تعرفها البلاد أرجأت تنفيذ تلك الإصلاحات. وأكد وزير المالية والاقتصاد ودعم الاستثمار علي الكعلي في وقت سابق أن الهدف من الزيارة المرتقبة إلى واشنطن مطلع شهر مايو المقبل إقناع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة مساندة تونس في برنامجها لإصلاح الاقتصاد الوطني ومرافقتها في هذه الإصلاحات.

ولا يتوقع مراقبون وخبراء أن تكون الجولة الجديدة من المفاوضات مع صندوق النقد سهلة، خاصة في ظل الاضطرابات التي تعرفها البلاد على مختلف الأصعدة، لاسيما سياسياً حيث تهيمن القطيعة بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية قيس سعيد، رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس البرلمان راشد الغنوشي) على المشهد.

وتابع الجودي في تصريح لـ"العرب" منذ تلك الخطوة لم الأخط شخصياً تطورات على مستوى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في تونس، بل العكس عدم الاستقرار السياسي أصبح أكثر وهناك تدهور أكثر للمؤشرات، عملية التفاوض إذا ستكون صعبة خاصة أن صندوق النقد لن يكون بنفس التسامح والتساهل مع تونس، هناك شروط

مع شركاء المجتمع بخصوص الإصلاحات ذات الأولوية لإنعاش الاقتصاد التونسي العليل. وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا في رسالة إلى رئيس الحكومة التونسية المشيشي إنها ستكلف وفداً لإجراء محادثات فنية فور الحصول على برنامج الإصلاح الاقتصادي التونسي. وعملية إصلاح الاقتصاد عملية معقدة في تونس حيث تخضع لتفاهات

وتحولت تصريحات المشري إلى ما يُشبه الحملة المغلّمة، حيث تالتت المواقف الرافضة لإخراج القوات التركية

وتابع الجودي في تصريح لـ"العرب" منذ تلك الخطوة لم الأخط شخصياً تطورات على مستوى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في تونس، بل العكس عدم الاستقرار السياسي أصبح أكثر وهناك تدهور أكثر للمؤشرات، عملية التفاوض إذا ستكون صعبة خاصة أن صندوق النقد لن يكون بنفس التسامح والتساهل مع تونس، هناك شروط

مع شركاء المجتمع بخصوص الإصلاحات ذات الأولوية لإنعاش الاقتصاد التونسي العليل. وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا في رسالة إلى رئيس الحكومة التونسية المشيشي إنها ستكلف وفداً لإجراء محادثات فنية فور الحصول على برنامج الإصلاح الاقتصادي التونسي. وعملية إصلاح الاقتصاد عملية معقدة في تونس حيث تخضع لتفاهات

وتحولت تصريحات المشري إلى ما يُشبه الحملة المغلّمة، حيث تالتت المواقف الرافضة لإخراج القوات التركية

وتابع الجودي في تصريح لـ"العرب" منذ تلك الخطوة لم الأخط شخصياً تطورات على مستوى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في تونس، بل العكس عدم الاستقرار السياسي أصبح أكثر وهناك تدهور أكثر للمؤشرات، عملية التفاوض إذا ستكون صعبة خاصة أن صندوق النقد لن يكون بنفس التسامح والتساهل مع تونس، هناك شروط

هل اقترب سيناريو الإفلاس فعلاً من تونس